



## قرار رقم

09-2023/1/2/1102

### بتحديد رسوم الخدمات المقدمة من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

- استنادًا إلى قانون المناطق الحرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 56/2002،
- وإلى المرسوم السلطاني رقم 103/2005 بإنشاء منطقة حرة بالمزيونة،
- وإلى المرسوم السلطاني رقم 62/2006 بإنشاء المنطقة الحرة بصلالة،
- وإلى المرسوم السلطاني رقم 123/2010 بإنشاء المنطقة الحرة بصحار،
- وإلى المرسوم السلطاني رقم 119/2011 بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم،
- وإلى نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 79/2013،
- وإلى المرسوم السلطاني رقم 105/2020 بإنشاء الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وتحديد اختصاصاتها،
- وإلى المرسوم السلطاني رقم 10/2022 بإنشاء مناطق حرة في مطار مسقط الدولي ومطاري صحار وصلالة،
- وإلى القرار رقم 22/2010 بإصدار لائحة تنظيم المنطقة الحرة بالمزيونة،
- وإلى القرار رقم 15/2011 بإصدار لائحة تنظيم المنطقة الحرة بصلالة،
- وإلى القرار رقم 8/2016 بتحديد رسوم الخدمات المقدمة من هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم،
- وإلى القرار الوزاري رقم 35/2016 بإصدار لائحة تنظيم المنطقة الحرة بصحار،
- وإلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة،
- وإلى موافقة وزارة المالية،
- وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.



## تقرر المادة الأولى

تحدد رسوم الخدمات المقدمة من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وفقاً للجدول المرفق. وفيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القرار، تستوفي الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة مقابل الخدمات التي تؤديها الرسوم ذاتها التي تستوفيتها الجهات المعنية المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات العلاقة واللوائح الصادرة تنفيذاً لها.

## المادة الثانية

تخفض الرسوم المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار بنسبة (50%) خمسين بالمائة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المادة الثالثة

تفرض الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة غرامة إدارية بواقع (5%) خمسة بالمائة من قيمة الرسم المستحق نظير الخدمات التي تقدمها عن كل (30) يوم تأخير، تحسب بعد مضي (30) يوماً من تاريخ استحقاق الرسم، مع جبر كسر الشهر إلى شهر كامل وجبر كسر الريال العماني إلى ريال عماني واحد.

## المادة الرابعة

يلغى القرار رقم 8/2016 المشار إليه، كما يلغى كل ما يخالف هذا القرار، أو يتعارض مع أحكامه

## المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

الدكتور علي بن مسعود بن علي السنيدي

رئيس الهيئة  
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق  
الحرة

Tue Jun 06 09:26:33 GST 2023

صدر في: 17 ذو القعدة 1444هـ.

الموافق: 6 يونيو 2023م

